

برلماني فرنسي يطالب بالضغط على السعودية للإفراج عن معتقلات الرأي



التغيير

طالب برلماني فرنسي يطالب بضغط دولي على المملكة للإفراج عن معتقلات الرأي ووقف انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة.

وانضم رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية بين فرنسا و المملكة البرلماني الفرنسي "جان بابتيس مورو"، الى منظمات حقوقية للمطالبة بالإفراج النهائي عن "لجين الهذلول" وحققها في السفر.

والمنظمات هي: أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) والمنظمة العالمية لمسيرة المرأة (Global March s'Women) ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الانسان ومذًا لحقوق الإنسان CODEPINK. ومنظمة (MENA rights group)

وجاء في البيان: في 10 فبراير وبعد 1001 يوماً في الحجز، تم الإفراج عن الهذلول مؤقتاً، وهي ناشطة بارزة وشخصية رمزية للنضال من أجل تمكين المرأة في المملكة وحق المرأة في القيادة.

وكانت المحكمة الجنائية المتخصصة في المملكة حكمت على الهذلول بالسجن لمدة 5 سنوات و8 أشهر.

وطالب بابتيست مورو بالاشتراك مع المنظمات الحقوقية بأن يكون إطلاق سراح الهذلول نهائياً وأن تكتسب حق السفر.

وأكد البرلماني الفرنسي أن العقوبة المفروضة على الهذلول علّقت ولم تلغ، مما يعني أنها لا تزال مُعرضة لخطر أن تعيدها السلطات الى السجن، ولا تزال ممنوعة من السفر خارج المملكة.

ومثلت الهذلول أمام المحكمة واتهمت بقضايا متعلقة بالإرهاب في المملكة ، لأنها ”دافعت، بشكل سلمي لسنوات عن حق المرأة بالقيادة في المملكة.

فضلاً عن مطالبتها إصلاحات أوسع نطاقاً متعلقة بنظام وصاية الذكور القمعي.

وبحسب البيان يستخدم المسؤولون في نظام آل سعود هذه القوانين الإرهابية ذاتها لإسكات المعارضة السياسية وسجن الأصوات المعارضة للمملكة بالاستناد إلى أُسُس قانونية واسعة ومبهمه.

تكمل هذه المبادرة جدداً عالمياً بذلته جهات دولية لوضع حدّ لثقافة الإفلات من العقاب التي تركز عليها السلطات في المملكة لمتابعة هجماتها على حقوق الإنسان والمدافعين عنها.

قال المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حسين عبد الله: ”اعتمدت الحكومات في جميع دول الخليج على ثقافة الإفلات من العقاب. وقد رأينا أن الضغط الدولي هو أكثر الطرق فعالية لتغيير سلوكهم فهم يعتمدون على شركائهم هؤلاء“

اتهمت ”لجين“ بخيانة المملكة، بعد نقلها لمعلومات سرّية الى ”الدول المعادية“، واستخدمت السلطات أنشطتها في مجال الدفاع كجزء من حملة Women2Drive# ومكافحتها لنظام وصاية الذكور الى جانب المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان كمنظمة العفو ومنظمة العفو الدولية كدليل ضدها في قضيتها.

وباعتبارها مؤهلة بشكل واضح كشريكة رئيسة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، من الضروري أن يشدد النداء العالمي، الذي تحرك من أجل إطلاق سراحها، على ضرورة أن يكون تحريرها غير مشروط ونهائي.

وفي ظل الخطر الراهن بإعادة سجنها، من الضروري أيضاً رفع منع السفر المفروض على "لجين" لضمان سلامتها عند خروجها من المملكة، فقد تلقت "لجين" عدداً من التهديدات بالقتل حين كانت في السجن.